العجز الافتراضي في الموازنة 2.9067 مليار دينار

«الشال»: 21.26 مليار دينار المصروفات للسنة المالية 2013/ 2014

تحدث تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي عن السنة المالية 2013/2014،التي انتهت يوم الاثنين الماضي وقال: للتذكير فقد قدرت اعتمادات المصروفات، في الموازنة، بنحو 21.0026 مليار دينار كويتي. وبلغت تقديرات جملة الإيرادات، في الموازنة، نحو 18.0959 مليار دينار كويتي، قدرت الإيرادات النفطية منها بنحو 16.8831 مليار دينار كويتي، أي بما نسبته نحو 93.3 في المئة من جملة الإيرادات، وتم تقدير الإيرادات النفطية طبقا للأسس التالية: حصة إنتاج نفط خام تعادل 2.7 مليون برميل، يومياً، وسعر تقديري لبرميل النفط الكويتي يبلغ 70 دولارا أمريكيا للبرميل، وإن كان لا معنى يذكر له، وسعر الصرف المستخدم 275 فلس للدولار الأمريكي. وقدرت الإيرادات غير النفطية بنحو 1.2127 مليار دينار كويتي، وعليه، بلغ العجز الافتراضي، المتوقع في الموازنة، نحو 2.9067 مليار دينار كويتي، من دون اقتطاع نسبة الـ 25 في المئة من جملة الإيرادات، لصالح احتياطي الأجيال القادمة، ولكن ما يهم هو النتائج الفعلية في الحساب الختامي.

وأضاف تشير بيانات أولية إلى انخفاض في جملة الإيرادات المحصلة، عن مثيلتها للسنة المالية الفائتة، وقد جاء هذا الانخفاض، في معظمه، من انخفاض أسعار النفط، وإن ظلت متماسكة فوق حاجز الـ 100 دولار أمريكي للبرميل. فقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، للسنة المالية «2014/2013»، نحو 103.5 دولارات أمريكية للبرميل، وهو أعلى بنحو 33.5 دولارا أمريكيا للبرميل، أي بما نسبته 47.9 في المئة ، عن السعر الافتراضي في الموازنة، ولكنه، أقل بنحو 3- دولار أمريكي للبرميل، أي بما نسبته 2.8- في المئة ، عن معدل برميل النفط الكويتي للسنة المالية الفائتة «2013/2012»، والبالغ نحو 106.5 دولارات أمريكي للبرميل.

وتابع طبقاً للأرقام المنشورة، في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة -يناير 2014- الصادر عن وزارة المالية، بلغت الإيرادات النفطية الفعلية، حتى نهاية شهر يناير الفائت، نحو 24.760 مليار دينار كويتي، بينما كانت بحدود نحو 25.5 مليار دينار كويتي في الشهور العشرة الأولى من السنة المالية الفائتة، وعليه، فقد تبلغ جملة الإيرادات النفطية، للسنة المالية، مجملها، نحو 30 مليار دينار كويتي. وقد تبلغ الإيرادات غير النفطية المحصلة نحو 2.2 مليار دينار كويتي، لتبلغ جملة الإيرادات، في الموازنة، ما قيمته 32.2 مليار دينار كويتي، مقابل جملة المصروفات الفعلية التي قد تبلغ نحو 19.1 مليار دينار كويتي -إذا افترضنا توفيرا بحدود 9 في المئة ، أسوة بالسنة المالية الفائتة، ومن دون خصم ما يحول للتأمينات الاجتماعية- وهو مجرد تقدير، وعليه، من المحتمل أن تحقق الموازنة العامة للسنة المالية 2014/2013 فائضا، قيمته بحدود 13 مليار دينار كويتي، وهي السنة المالية الخامسة عشرة، على التوالي، التي تحقق فائضا.

انخفاض الإيرادات النفطية

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطا، إذ ارتفعت جميع المؤشرات، مؤشر القيمة المتداولة، ومؤشر الكمية المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 504.4 نقاط وبارتفاع بلغ قدره 7.2 نقاط، أي ما يعادل 1.4 في المئة عن الأسبوع الذي سبقه، بينما ارتفع بنحو 49.7 نقطة، أي ما يعادل 10.9 في المئة عن إقفال نهاية عام 2013.

■ بلغت تقديرات جملة الإيرادات في الموازنة نحو 18.0959 مليار دينار منها الإيرادات النفطية 16.8831 ملياراً

نمو بمعدل 5 في المئة مقارنة بإقفاله نهاية فبراير

ارتفاع قيمة التداول في البورصة إلى 489.7 نقطة خلال مارس

أوضح الشال أن أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال شهر مارس 2014 كان أكثر نشاطا مقارنة باداء شهر فبراير 2014، على الرغم من أنه شهد مجموعة من الأحداث السياسية والاقتصادية إضافة إلى عمليات جني الأرباح والتوزيعات السنوية لبعض الشركات المدرجة في السوق، إذ ارتفعت مؤشرات كل من القيمة والكمية المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال، في نهاية يوم الإثنين، الموافق 2014/03/31، قد بلغت نحو 489.7 نقطة، مرتفعة بنحو 23.2 نقاط، أي ما يعادل 5 في المئة ، مقارنة بإقفاله نهاية شهر فبراير، عند نحو 466.4 نقطة. وبلغت أعلى قراءة للمؤشر، خلال الشهر، عند 497.2 نقطة، بتاريخ 2014/03/27، بينما بلغت أدناها عند 453.8 نقطة، بتاريخ 2014/03/10، أما المؤشر السعري للبورصة فقد بلغ مستواه نحو 7572.8 نقطة، مقارنة بنحو 7692.8 نقطة، في نهاية شهر فبراير، وبانخفاض بلغت نسبته 1.6- في المئة . بينما بلغ مستوى مؤشر البورصة الوزني نحو 483.1 نقطة، مقارنة بنحو 465 نقطة، في نهاية شهر فبراير، وبارتفاع بلغت نسبته 3.9 في المئة . وكسب مؤشر كويت 15 نحو 6.7 في المئة مقارنة مع شهر فبراير 2014، واختلاف نمو المؤشرات يدل على تركيز التداول على الأسهم الثقيلة وهو تحول صحي، إن استمر.

وأشار بلغت قيمة الأسهم المتداولة «خلال 22 يوم عمل» نحو 619.5 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل 2.2 مليار دولار أمريكي، مرتفعة ما قيمته 84.4 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 15.8 في المئة ، عن مستوى الشهر الذي سبقه والبالغ 535.1 مليون دينار كويتي، بينما انخفض إلى ما نسبته 45.3- في المئة ، عما كانت عليه خلال الشهر نفسه، من عام 2013. وسجلت أعلى قيمة تداول في يوم واحد، خلال الشهر عند 47.1 مليون دينار كويتي، بتاريخ 2014/03/19، في حين سجلت أدنى قيمة تداول في يوم واحد، خلال الشهر، بتاريخ 2014/03/12 عندما بلغت 11.9 مليون دينار كويتي. أما المعدل اليومي للقيمة الأسهم المتداولة فقد بلغ خلال الشهر، نحو 28.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 31.5 مليون دينار كويتي في شهر فبراير 2014، وبانخفاض بلغ نحو 10.5- في المئة ، وتراجع بنسبة أكبر بنحو 47.8- في المئة عن مستوى شهر مارس من عام 2013.

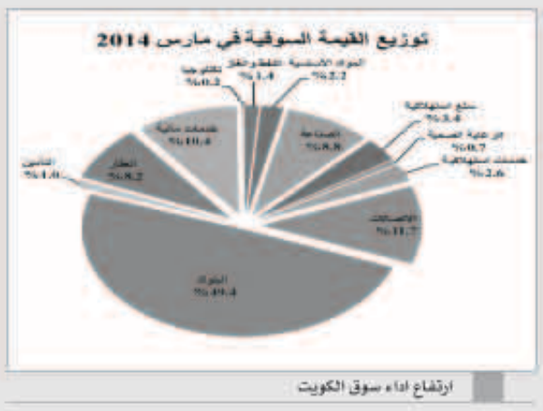

ارتفاع اداء سوق الكويت

بارتفاع مقداره 3.2 ملايين دينار

12.7 مليون دينار أرباح بنك بوبيان خلال 2013

البيان	2013/12/31 (ألف دينار كويتي)	2012/12/31 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %
مجموع الأصول	2,191,986	1,884,656	307,330	16.3%
مجموع المطلوبات	1,922,499	1,628,492	294,007	18.1%
حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	263,944	253,650	10,294	4.1%
مجموع الإيرادات التشغيلية	67,072	58,879	8,193	13.9%
مجموع المصروفات التشغيلية	30,528	28,471	2,057	7.2%
المخصصات	23,081	20,432	2,649	13.0%
الضرائب	743	440	303	68.9%
صافي الربح	12,720	9,336	3,384	33.4%
المؤشرات				
العائد على معدل الأصول	0.62%	0.56%		
العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	5.2%	4.0%		
العائد على معدل رأس المال	7.1%	5.5%		
ربحية السهم الواحد (فلس)	7.3	5.5	1.8	33.3%
أقل سعر للسهم (فلس)	560	640	(80)	-12.5%
مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	76.8	117.0		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	4.1	4.4		

أداء البنك

تقرير الشال ذكر أيضاً أن بنك بوبيان أعلن نتائج أعماله، للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013، وأشارت هذه النتائج إلى أن البنك حقق أرباحا -بعد خصم الضرائب- بلغت 12.7 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 3.2 ملايين دينار كويتي، مقارنة بنحو 9.5 ملايين دينار كويتي، في عام 2012، أي محققا نسبة ارتفاع بنحو 33.4 في المئة . والسبب الرئيس وراء هذا الارتفاع هو ارتفاع صافي إيرادات التمويل.

وأشار ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 8.2 مليون دينار كويتي، وصولا إلى 67.1 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 58.9 مليون دينار كويتي، في عام 2012، وارتفع صافي إيرادات التمويل خلال عام 2013، بنحو 8.3 ملايين دينار كويتي، أي ما نسبته 15.8 في المئة ، وصولا إلى 60.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 52.5 مليون دينار كويتي، في عام 2012. وارتفع بند صافي إيرادات الاستثمار بنحو 1.5 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 962 الف دينار كويتي، مقارنة بخسارة بلغت نحو 522- الف دينار كويتي. بينما انخفض بند حصة في نتائج شركات زميلة بنحو 1.6 مليون دينار كويتي، وصولا إلى 726 الف دينار كويتي، مقارنة مع 2.4 مليون دينار كويتي.

وأضاف التقرير من جهة أخرى، ارتفعت جملة المصروفات التشغيلية، بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعها نحو 2.1 مليون دينار كويتي، وصولا إلى 30.5 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 28.5 مليون دينار كويتي في عام 2012، وارتفع كل من بند تكاليف موظفين بنحو 1.5 مليون دينار كويتي، حين بلغ 18.8 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 17.2 مليون دينار كويتي. وارتفع بند مصاريف عمومية وادارية بنحو 751 الف دينار كويتي، وصولا إلى 10.1 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 9.3 ملايين دينار كويتي. وارتفع مخصص انخفاض القيمة بنحو 2.6 مليون دينار كويتي، وصولا إلى 23.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 20.4 مليون دينار كويتي، أي بنسبة ارتفاع قاربت 13 في المئة ، وهذا يفسر ارتفاع هامش صافي الربح، حيث بلغ نحو 17.9 في المئة ، بعد أن بلغ نحو 14.7 في المئة في عام 2012.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الأصول سجل ارتفاعا، بلغ قدره 307.3 مليون دينار كويتي ونسبته 16.3 في المئة ، ليصل إلى 2.192 مليار دينار كويتي، مقابل 1.885 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2012. وارتفع بند تمويلات إسلامية للعملاء بنحو 208.7 ملايين دينار كويتي، أي بزيادة بنحو 16.4 في المئة ، وصولا إلى 1.479 مليار دينار كويتي «67.5 في المئة من إجمالي الأصول»، مقارنة مع 1.270 مليار دينار كويتي «67.4 في المئة من إجمالي الأصول» في نهاية عام 2012. وارتفع بند مستحق من البنوك بنحو 47.2 مليون دينار كويتي، أي بنحو 18.8 في المئة ، وصولا إلى 298.9 مليون دينار كويتي «13.6 في المئة من إجمالي الأصول»، مقارنة بنحو 251.6 مليون دينار كويتي «13.4 في المئة من إجمالي الأصول» في نهاية عام 2012. وارتفع، أيضا، بند استثمارات في شركات زميلة بنحو 76.6 مليون دينار كويتي، أي نحو 843.5 في المئة وصولا إلى 85.7 مليون دينار كويتي «3.9 في المئة من إجمالي الأصول»، مقارنة بنحو 9.1 مليون دينار كويتي «0.5 في المئة من إجمالي الأصول» في نهاية عام 2012.

بعد انتهاء الربع الأول من العام الحالي

10 أسواق من أصل 14 سوقاً في المنطقة حققت مكاسب لمؤشراتها و4 مازالت في الأداء السالب

قال التقرير إنه بانتهاء شهر مارس انتهى الربع الأول لعام 2014 ومازال أداء الأسواق بشكل عام موجبا، إذ ظلت 10 أسواق من اصل 14 سوقا في المنطقة الموجبة أي حققوا مكاسب لمؤشراتهم في الربع الأول، بينما استمرت 4 أسواق في الأداء السالب، وهو نفس الوضع الذي كانت عليه في نهاية شهر فبراير. الاختلاف كان في تحقيق 10 أسواق أداءً سالبا في شهر مارس، ولكنه جاء في معظمه طفيفا ولم يغير مواقع سوى سوقين من تلك الأسواق، وجاء معظم الأثر بسبب تفاقم الأزمة الأوكرانية وبسبب بدء تبشير بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي بخفض كبير للتيسير الكمي، وربما بدء التفكير برفع أسعار الفائدة في خلاصة اجتماع إدارته، وهو الأمر الذي ناقضته محافظة البنك الفيدرالي في خطاب 31 مارس الفائت.

وأشار أقوى أداء في شهر مارس حققه السوق الهندي بمكاسب بحدود 6 في المئة ، نقلته من الترتيب الحادي عشر في نهاية شهر فبراير إلى الترتيب السابع في حجم المكاسب في نهاية شهر مارس، وجاء ثانيا في الأداء سوق دبي بإضافة 5.5 في المئة جديدة في مارس ليتصدر ترتيب كل الأسواق بتحقيق مكاسب بنحو 32.1 في المئة في ربع سنة، إضافة إلى 107.7 في المئة اخرى في عام 2013. ورغم تحقيق كلا من سوقي أبوظبي وقطر لخسائر في شهر مارس، إلا أنهما حافظا على الترتيب الثاني لسوق أبوظبي بمكاسب بنحو 14.1 في المئة في ربع السنة الأول، ومكاسب للسوق القطري بنحو 12.1 في المئة لنفس الفترة. وظلت 6 من أسواق إقليم الخليج في المراكز الستة الأولى في حجم المكاسب في ربع السنة الأول، وحده سوق مسقط الذي تخلى عن المركز السادس في نهاية شهر فبراير ليصبح في المركز التاسع بعد أن فقد نحو 3.6- في المئة في شهر مارس الفائت، وكان أكبر الخاسرين خلال الشهر.

وأضاف تبادل السوق الهندي موقعه في المنطقة السالبة مع الفوتسي البريطاني بهبوطه إليها، بينما استمرت أسواق الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان في المنطقة السالبة، خفض ضمنها داو جونز من خسائره، بينما زاد كلا من السوق الصيني والسوق الياباني من خسائرهما واستمرا في قاع الترتيب.

وتابع ظاهرتان تستحقان التعليق في أداء شهر مارس، الظاهرة الأولى هي ما تناولته وسائل الإعلام حول تأثر أسواق الدول الأربع المعنية بأزمة سحب السفراء في إقليم الخليج، وهي خلاصة غير صحيحة. فالأزمة حدثت بعد إقفالات يوم 04 مارس 2014، والجدول رقم «1» يؤكد اختلاط أداء تلك الأسواق ما بين 04 مارس و31 مارس بشكل يوحي بغياب أي أثر للأزمة على أداء تلك الأسواق، فأسواق دبي والسعودية وقطر حققت مكاسب، بينما حقق سوقا أبوظبي والبحرين خسائر. وحتى الدولتان غير المشاركتين في الأزمة، حققتا أداءً متعاكسا، فبينما حقق مؤشر السوق الوزني للكويت ثاني أفضل أداء ضمن الأسواق السبعة، حقق سوق مسقط أدنى أداء ضمنها. أما الظاهرة الثانية وهي إيجابية، فهي في استمرار التداولات العاقلة في سوق الكويت للأوراق المالية للشهر الثاني على التوالي، ففي شهر مارس، حقق مؤشر سوق الكويت الوزني مكاسب بنحو 3.9 في المئة ، بينما خسر مؤشرها السعري نحو 1.6 في المئة ، ذلك يعني استمرار تفضيل شركات التشغيل على شركات المضاربة.

وأوضح لا يبدو أن هناك عوامل يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالأداء المحتمل في شهر أبريل، ولكن من المحتمل استمرار الإداء المختلط الذي لا يغير كثيرا مع مواقع الأسواق في المنطقة الموجبة والسالبة. ولأن العوامل التي أثرت في أداء شهر مارس لازالت متداولة -أزمة أوكرانيا والتيسير الكمي- فربما يؤدي خفوتها إلى أداء أفضل، ويظل العكس صحيح في حالة اشتدادها. وهذا ما حدث في آخر أيام شهر مارس بعد تصريحات محافظة المركزي الأمريكي المشجعة.

جدول رقم (1)
اداء أسواق الخليج إبان أزمة سحب السفراء

	أسواق الأسهم الخليجية	2014/03/04	2014/03/31	31 مارس 2014 / 04 مارس 2014
1	سوق دبي المالي	4,121.0	4,451.0	8.01%
2	سوق الكويت للأوراق المالية / المؤشر الوزني	460.0	483.1	5.03%
3	السوق المالية السعودية	9,148.7	9,473.7	3.55%
	سوق الكويت للأوراق المالية / المؤشر السعري	7,531.8	7,572.8	0.54%
4	بورصة قطر	11,588.2	11,639.8	0.44%
5	سوق أبوظبي للأوراق المالية	4,920.4	4,894.4	-0.53%
6	بورصة البحرين	1,367.8	1,356.9	-0.80%
7	سوق مسقط للأوراق المالية	7,097.5	6,856.9	-3.39%

أداء اسواق المنطقة

■ أقوى أداء خلال مارس حققه السوق الهندي بمكاسب بحدود 6 في المئة نقلته من الترتيب الحادي عشر إلى السابع

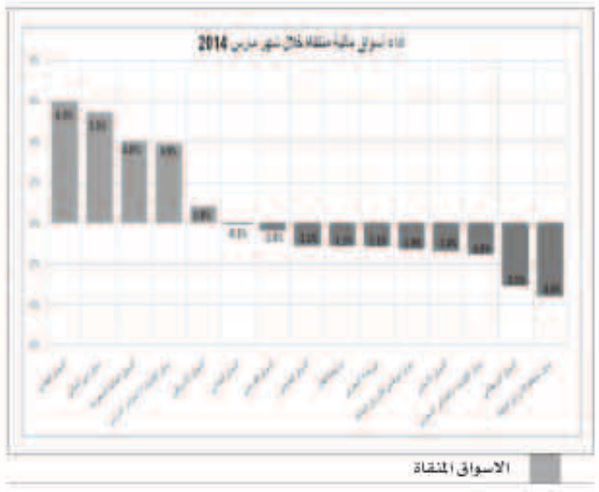

الاسواق المنتقاة

الاسواق خلال مارس